Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- December 2024 | كانون الاول ٢٠٢٤ ـ العدد ٢ـ المجلد ١٤

# The Role of Governance in Confronting Violent Extremism (Anbar Governorate as a Model)

[1] Assistant teacher: Ahmed Kareem Saleh
[1]University of Anbar/ Collage of law and political

1: Email: ahmed.kareem@uoanbar.edu.iq
2: Email:

**Abstract:**

Anbar Governorate faced one of the fiercest extremist attacks in its history in 2014 ،and state institutions collapsed in the face of ISIS ،with the exception of some areas ،which prompted the province's residents to leave as displaced persons to other Iraqi cities. This wave was not born of its historical moment ،but rather came as a result of a major failure in state administration ،and an almost complete absence of the foundations of governance and good governance ،along with political ،economic ، cultural and social circumstances that contributed to the birth of this organization. However ،Iraqi efforts combined with the international coalition to eliminate this organization ،but the problem of extremism remains unless the problem is addressed from its roots. Therefore ،the responsibility of addressing the causes of this phenomenon on the political ،economic and cultural levels falls on the local government and all segments of society.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.153297.1342

Submitted: 2/9/2024
Accepted: 2/9/2024
Published: 17/9/2024

**Keywords**:
Governance
Extremism
Violent Extremism
Anbar Governorate.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

# دور الحوكمة في مواجهة التطرّف العنيف (محافظة الانبار إنموذجاً)

[١] م.م احمد كريم صالح علي
جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية

**المستخلص**

مرّت محافظة الانبار بواحدة من أشرس الهجمات المتطرفة في تاريخها في عام ٢٠١٤، وتهاوت أمام تنظيم (داعش) مؤسسات الدولة في أغلب مناطق المحافظة باستثناء بعض المناطق، مما دفع سكان المحافظة إلى مغادرتها كنازحين إلى بقية المدن العراقية، ولم تكن هذه الموجة وليدة لحظتها التاريخية بل جاءت نتيجة لفشل كبير في إدارة الدولة، وغياب شبه تام لأسس الحوكمة والحكم الجيد، مع ظروف سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ساهمت في ولادة هذا التنظيم، ولكن تظافرت الجهود العراقية بالتعاون مع التحالف الدولي في القضاء على هذا التنظيم، ولكن تبقى مشكلة التطرّف قائمة مالم تعالج المشكلة من جذورها، ولهذا تقع على عاتق الحكومة المحلية وفئات المجتمع كافة مسؤولية معالجة أسباب هذه الظاهرة على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية.

**الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التطرّف، التطرّف العنيف، محافظة الانبار.**

## المقدمة

إن جاز لنا استعارة عبارة (جان توشار) التي يقول فيها "ستبقى مشكلة السلطة قائمة سواء حُرثت الأرض بالمعول أم بالجرافة" فيمكن لنا القول بأنّ مشكلة التطرّف ستبقى قائمة سواء حُرثت الأرض بالمعول أم بالجرافة طالما بقيت ظروف نشأة التطرّف قائمة، والتطرّف ظاهرة عامة تتشابك أسبابه (السوسيولوجية، والسايكولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، والبيئية) كما تتعدد أنواعه بين (التطرّف الديني، والتطرّف الفكري، والتطرّف العنيف، والتطرّف السلبي، والتطرّف الايجابي) وهذا التشابك في الأسباب، والتعدد في الانواع يؤديان ويستلزمان التنوع والتعدد في أدوات المعالجة.

إنّ ظاهرة التطرّف بكل صورها وأشكالها رافقت سيرورة وصيرورة المجتمعات على الدوام، منذ بدء الخليقة وحتى الآن، فقتلُ قابيل لهابيل يُعد سلوكاً متطرفاً، ورافقت سيرورة المجتمعات مختلف المظاهر المتطرفة: من حروب دينية، وأهلية، وانفصالات، وحروب عالمية، وإرهاب وكلها صور من صور التطرّف في شكله العنيف ومع اقرارنا بالتباين الاصطلاحي لهذه المفاهيم. ولكن بالرغم من كل ذلك فإن معالجة هذه الظاهرة أو تجميدها يبقى أمراً ممكناً حتى حين.

ولم يكن العراق بمنأى وبمأمن عن الحركات والتنظيمات المتطرفة، ففي ٢٠١٤ تهاوت العديد من المحافظات ذات الاغلبية السنية مثل (الانبار، والموصل، وصلاح الدين) أمام تنظيم يطلق على نفسه (تنظيم الدولة الاسلامية) وبدأ يتوسع وصولاً إلى أطراف بغداد ليقيم مشروعه الايديولوجي والسياسي، ولكن بتظافر الجهود العراقية قُضي على هذا التنظيم الذي جاء نتيجة لظروفٍ سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل تم القضاء على ظروف نشأة هذا التنظيم؟ إنّ الاجابة على هذا التساؤل تشكل محور دراستنا الموسومة بـ(**دور الحوكمة في مواجهة التطرّف العنيف محافظة الانبار انموذجاً**).

**أولاً: أهمية الدراسة**: تكمن أهمية الدراسة في أنّها تُعالج ظاهرة التطرّف العنيف، وصولاً إلى تحقيق مجتمع آمن، تتحقق فيه المساواة، والأمن، والعدالة الاجتماعية، بغية الحفاظ على حاضر ومستقبل الأجيال. ولعلها تجد تطبيقاً عملياً من قبل الجهات المسؤولة.

**ثانياً: هدف الدراسية**: تهدف الدراسة إلى تحقيق غرضين هامين: **الأول** يتمثل في إعداد دراسة ذات متغيّرات متعددة، وصولاً إلى كشف مقدمات التطرّف وسبل معالجته. **والثاني** لفت الانتباه إلى أهمية الحوكمة والحكم الجيد أو الحكم الصالح في تحقيق مجتمعات آمنة ومستقرة.

**ثالثاً: إشكالية الدراسة**: تتجلى إشكالية الدراسة في سؤال محوري مفاده: هل يمكن لمبادئ الحوكمة وأسسها تقويض ظاهرة التطرّف العنيف؟ وبناءً على هذا التساؤل تبرز جملة من الاسئلة ومنها:

- ماذا نعني بالتطرّف العنيف وماذا نعني بالحوكمة؟
- هل تُساهم دعائم الحوكمة في تجفيف منابع التطرّف العنيف؟
- بماذا تتلخص مسؤولية الجهات الفاعلة في محافظة الانبار في سبيل ضمان عدم عودة التطرّف العنيف؟

**رابعاً: فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها " انّ تحقيق دعائم الحوكمة يساهم في معالجة التطرّف العنيف إذا ما تم تطبيقها بشكلٍ سليم، وتجاوز أضداد هذا النوع من الحكم".

**خامساً: منهجية الدراسة:** تم إعتماد أكثر من منهج في إطار تحقيق أغراض الدراسة وربط متغيراتها، ومنها المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي، والمنهج الاستقرائي.

**سادساً: تقسيمات الدراسة:** لغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة، والتحقق من فرضيتها سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الاول مقاربات مفاهيمية ومتبنيات فكرية، أما

المبحث الثاني فيبحث في مسؤولية مجلس محافظة الانبار في مواجهة التطرّف العنيف، وكلا المبحثين يُقسّمان إلى مطلبين وحسب متطلبات الدراسة.

## I. المبحث الأول

## مقاربات مفاهيمية ومتبنيات فكرية

إنّ هذه الدراسة تنطوي على متغيّرين رئيسيين، وهذين المتغيّرين تطلّبا التركيز على أمرين هامين لا يمكن لهذه الدراسة تجاوزهما. أما المتغيّرين فهما (الحوكمة والتطرّف) هذا اذا تجاوزنا الأنموذج المتمثل بمحافظة الأنبار. وأما الركنين هما (المفاهيم والمتبنيات) وكلاهما –نعني المتغيرات والاركان- يهدفان إلى تفكيك بنيوي للحوكمة والتطرّف، سعياً لاستكشاف دور متبنيات الحوكمة في تجفيف وتهشيم متبنيات وأسباب التطرّف، وهذا ما استدعى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يسعيان إلى تحقيق ما سبق ذكره وعلى النحو الآتي:

## I.أ. المطلب الأول

## ماهية التطرّف والحوكمة

لقد تنوعت وتباينت دلالات التطرف، كما تنوعت دلالات الحوكمة وسنحاول عبر هذا المطلب الوقوف على تلك الدلالات وعلى النحو الآتيز

### أولاً: مفهوم التطرّف (The concept of extremism)

لغةً؛ يُعرّف (ابن منظور) التطرّف كما جاء في معجم (لسان العرب) بقوله: اعرف طرفة إذا طرده إبنُ سيّده، وطرف الشيء منتهاه، وتطرف الشيء: صار طرفًا، وشاةٌ مطرفة (أي بيضاء) اطراف الاذنين وأسودٌ سائرها، وفرس مطرف أي خالف لون رأسه وذنبه لونه[١].

إصطلاحًا؛ يُعرّف التطرّف على أنه تجاوز الحد المعقول ومخالفة نصاب التوازن وعدم الاعتدال في السلوك والتصرف، وهو يعني أيضًا التمسك بجملة من القيم أو المعتقدات أو التصورات المتشددة تجاه الذات او تجاه الأخرين[٢].

إنّ التطرّف هو حالة مركبة تمارسه أحيانًا جماعة ضد فرد أو جماعة أخرى، وأحيانًا يُمارسه فرد في الحكم على غيره من المختلفين عنه تدفعه إلى ممارسة الاكراه ضد غيره

(١) ابن منظور، *لسان العرب*، ط١، ج٩، (بيروت: ٢٠٣٣)، ص٢٦٠.
(٢) لقاء شاكر الشريفي، "التطرّف الفكري وانعكاساته الاجتماعية في بغداد"، *مجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد*، العدد ٤١، (٢٠١٩): ص٢٩٣.

بهدف موافقته[١]. ويُعرّف أيضًا على إنّه "فلسفة انهزامية سلبية مقرونة بضعف في المنظومة الفكريّة والخوف من المواجهة العقلانية[٢]. وهو أيضًا "كل ما يُناقض الاعتدال والوسطية زيادةً ونقصانًا"[٣].

إن التطرّف ينجم عن تعصب لفكرةٍ معيّنة أو رأي أو أديولوجية أو ديانة أو طائفة أو قومية، كما أنّ التطرّف يمكن أن يكون دينيًا أو طائفيًا أو قوميًا أو لغويًا، والتطرّف بشكلهِ الديني يمكن أن يكون يهوديًا أو مسيحيًا أو إسلاميًا أو هندوسيًا، كما يُمكن أن يكون علمانيًا وحداثويًا وسلفيًا ومحافظًا، فلا فرق سوى في المحفزات والدوافع التي يرتكز عليها طرف ما لإلغاء الآخر[٤]. كما إنّ التطرّف يبدأ عادةً تطرفًا فكريًا، ولكنه يمكن أن يتخذ أيضًا شكلاً عمليًا-سلوكيًا، والتطرّف يمكن أن يكون فكريًا أو عمليًا، سلميًا مثلما يمكن أن يكون عنيفًا، وخطر التطرّف يزداد ريثما يتحول من تطرف فكري إلى تطرف عملي، ثم يزداد الخطر حين يتحول من تطرف فكري عملي سلمي إلى تطرف فكري عملي عنيف[٥].

ثمة مقاربة ترى بأنّ هناك علاقة بين (التطرّف) من جهة، وبين شكل (النظام السياسي) من جهة أخرى، فهذه المقاربة تنظر إلى التطرّف على إنّه قرين الانظمة السلطوية والفئوية (الطائفية)، مقابل تضاءل التطرّف في الانظمة الديمقراطية، والحق أنّ هذه العلاقة وإن بدت على إنها ليست علاقة (وجوب وشرط) ولكن يمكن أن تشكل الانظمة القمعية والطائفية بيئة حاضنة لتنامي التطرّف[٦].

يتضح مما تقدم أنّ دلالات التطرّف على الوجهين اللغوي والاصطلاحي يشيران إلى أنّ التطرّف يُعد ظاهرة مركبة، بالغة التعقيد، تتداخل في نشوئها جملة من العوامل: دينية، ثقافية، اجتماعية، نفسية، وبالتالي فإنّ هذا التعقيد يجعل من معالجة هذه الظاهرة ليست بالأمر الهيّن الذي يمكن تحقيقه بسهولة، لذا فإنّ أيّة معالجة لا تأخذ هذه الظاهرة من النواحي كافة هي

(١) مجموعة باحثين، *التطرّف الديني في فكر الجماعات الاسلامية نحو مقاربات تفسيرية*، ط١، (القاهرة: مركز دال للأبحاث والانتاج الاعلامي، ٢٠١٨)، ص٩.
(٢) لمياء ياسين زغير، "ظاهرة التطرّف الفكري: الدوافع والعلاج"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد*، العدد الثاني، (٢٠٢١): ص٦.
(٣) افراح رحيم علي الغالبي، "التطرّف الديني وأثره في المجتمع العراقي"، *المؤتمر العلمي الدولي الأول، جامعة واسط*، ٢٥ آيار، (٢٠٢١): ص٥٣٢.
(٤) عبد الحسين شعبان، *التطرّف والارهاب اشكاليات نظرية وتحديات علمية*، (الاسكندرية: برنامج الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٧)، ص٣.
(٥) علي عباس مراد، "التطرّف صناعة انسانية"، *مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، بغداد*، العدد ٣٧، (٢٠١٤): ص ٥.
(٦) احمد علي محمد،"التطرّف الاسلامي بين النص والواقع نحو مقاربة شمولية"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، صلاح الدين*، (٢٠٢٠): ص١٩٩.

معالجة بالضرورة تكون قاصرة، وربّما لن تأتِ بالنتائج المرجوة، وهذا ما يجب أن تتنبه له مؤسسات الدولة كافة بالآلية التي سيتم تناولها تباعاً.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنّ مفهوم التطرّف العنيف الذي أخذ زخماً واسعاً خلال السنوات التي أعقبت هجمات الحادي عشر من ايلول[١]؛ يُعرّف على أنه "مجموعة من المعتقدات والافعال لأشخاص يتبنون العنف لتحقيق أهداف دينية أو سياسية أو أيديولوجية[٢].

وفي دراسة أعدّها (**مكتب الأزمات ومنع التطرّف العنيف**) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يعرف التطرّف العنيف على أنه " نظام معتقد يدفع الافراد إلى ارتكاب العنف" ويجرى تعريف التطرّف العنيف في سياق ثلاثة قضايا وهي[٣]:

١- انتشار الكراهية الفردية والجماعية على حدٍ سواء، والتي تؤدي إلى التطرّف العنيف.
٢- رفض التنوع وعدم قبول الآخر المختلف، واللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير والتأثير.
٣- السلوك الذي يهدد لأمن واستقرار المجتمع.

**ثانياً: مفهوم الحوكمة The concept of Governance**

استخدم مفهوم (الحوكمة Governance) لأول مرة في فرنسا وكان يعني (مقر الحكومة) وقد أشتق هذا المصطلح من الكلمة اليونانية (Kybernan) وهي تعني (توجيه وقيادة) أو (تولي دفة الأمور) ويعرّفها قاموس أكسفورد بأنّها "عمل أو طريقة للحكم"[٤]. وتُعرّف الحوكمة على "أنها قدرة الحكومة على وضع القواعد وإنفاذها، وتقديم الخدمات"[٥]

وقد راج استخدام الحوكمة بشكل كبير لتصف جملة من الاساليب المختلفة لتحسين الترابط والتنسيق داخل المجتمعات، ولعل التعبير الأقرب والمرادف للحوكمة من وجهة نظر حديثة هو التنسيق القائم على الشراكة والحوار، ويتميّز مصطلح الحوكمة بالمرونة لتداخله مع

(1) Council، Norwegian Refugee. "Countering violent extremism and humanitarian action، Position Paper
June 2017،p.1 .
(2) Bak، Mathias، Kristoffer Nilaus Tarp، and Christina Schori Liang. "Defining the concept of 'violent extremism." *Geneva paper* 24 ،2019، p.17.
(3) UNDP، Prevention of Violent Extremism ، Annual Report 2021، New York، 2022، P.2.
(4) Sweta Mishra، Senior Assistant Professor، Concept of Governance، Gargi College، University of Delhi، p.65.
(5) Fukuyama، Francis. "What is governance?." Governance 26.3، 2013، P.3.

تخصصات اجتماعية فهو مرن ويغطي العديد من المشكلات[١]. وبناءً على ذلك تعددت تعاريف الحوكمة بتعدد الجهات التي عرّفتها ويمكن إيراد أهم تلك التعريفات :

يُعرّف (**المعهد الدولي للعلوم الادارية**) الحوكمة بأنّها "فكرة أوسع وأشمل من الحكومة تقوم على التفاعل والتشارك بين مؤسسات الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني"[٢].

أما (**معهد طوكيو للتكنولوجية**) فعرّف الحوكمة على إنّها " مجموعة من القيم والاعراف المعقدة والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يتحكم المجتمع ويسيطر على تطوره وحل صراعاته ونزاعاته على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، ويتسع مفهوم الحوكمة ليشمل: الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات المجتمعية، والمجموعات غير المنظمة، ووسائل الاعلام[٣].

كما ذهبت (**لجنة الحوكمة العالمية**) باتجاه تعريف الحوكمة على أنها " مجموعة من الطرق والوسائل التي يدير بها الافراد والمؤسسات العامة والخاصة شؤنهم المشتركة بشكل يحقق استيعاب المصالح المتضادة والمتنوعة عبر مختلف الاجراءات التعاونية" [٤].

وتهدف الحوكمة إلى ضمان الشفافية من خلال ممارسة السلطة الاقتصادية والادارية والسياسية في المجتمع سعياً لإقامة علاقات جيدة بين الحاكم والمحكوم، وهذا الهدف يتماشى مع فكرة أنّ الحوكمة تشير إلى عملية التفاعل بين الاطراف الاجتماعية الفاعلة والادارة وصولاً إلى تحسين جودة حياة الافراد[٥].

## I.ب. المطلب الثاني

## أسباب التطرّف العنيف ودور الحوكمة في تقويضها

إنّ التطرّف العنيف لا يمثل ظاهرة سطحية وسهلة التشخيص والمعالجة، بل هو ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك، ومعالجتها تستدعي تفكيكيها والوقوف على أسبابها، وفي هذا المطلب

(1) Petr Vymetal ، Governance: Defining the Concept ، Faculty of International Relations
. p.7، 2007،Working Papers .
(2) Thomas، G. Weiss. "Governance، good governance، and global governance: conceptual and actual challenges." *Thinking about global governance*. Routledge، 2012، P.798.
(3) Thomas، G. Weiss،Op.cit، p.798.
(4) Ibid، P.797.
(٥) Muhammad Ali ، "Governance and Good Governance: A Conceptual Perspective." *Dialogue (Pakistan)* 10.1 2015 P.74.،

سنحاول الوقوف على بعض أسباب ظاهرة التطرّف العنيف، والتي يمكن معالجتها عبر تدعيم وتبني ركائز الحوكمة، وهنا تتجلّى العلاقة بين متغيريّ دراستنا هذه، وقبل الانتقال إلى آلية التطبيق العملي وكيفيتها في محافظة الانبار، سنحاول الاشارة بشكل مقتضب في هذا المطلب إلى كل من مسببات التطرّف وركائز الحوكمة، انطلاقا من فرضية أن تبني آليات الحوكمة يقوض ومسببات التطرّف.

**أولاً: أسباب التطرّف العنيف**

لظروفٍ، تاريخية واقتصادية واجتماعية؛ اتخذت ظاهرة التطرّف شكلاً معقداً ومتشابكاً، وتقف خلفه جملة من الأسباب ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والانساني، فقد حدد (برنامج الأمم المتحدة الانمائي) عدد من دوفع التطرّف العنيف وهي: عدم المساواة الافقية، البطالة والفقر، الظلم، انتهاك حقوق الإنسان، الاقصاء الاجتماعي والسياسي، الفساد، سوء المعاملة لمجموعات معنية، وإذا ما اجتمعت هذه العوامل كلّها في مجتمع ما فمن المرجح أن تندلع الحركات المتطرفة والعنف، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات وإنفاذ القانون والتحولات السياسية الفاشلة[١].

إذ تعد (التنشئة الاجتماعية) واحدة من أسباب تنامي ظاهرة التطرّف العنيف، وترتبط بعوامل كثيرة شخصية وعاطفية ونفسية، فضلا عن حالة الاغتراب والبحث عن الهوية والكرامة[٢] .

وليست (العوامل الاجتماعية) بعيدة عن كونها إحدى مسببات التطرّف العنيف، وتتمثل هذه العوامل: بالتهميش، والتمييز، ومحدودية فرص التعليم، والنزوح، والهجرة، وانخفاض المستوى الثقافي، والاقصاء، وضعف التماسك الاجتماعي[٣].

كما تؤدي عوامل أخرى (كالعوامل السياسية والنفسية الفردية) دورها في تغذية التطرّف العنيف، ومن هذه العوامل: العزلة الاجتماعية، الذل، الاحباط، الجمود الفكري، عدم تقدير الذات، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق العنف الطائفي والحروب والصدمات، حيث انّ الحروب والعنف الطائفي والاستخدام السيئ للسلطة يخلق حالة من (السخط) لدى الأفراد، يُضاف إلى ذلك اضرابات الصدمات التي تخلفها الحروب والاحداث، وبالتالي يتحول (العنف)

(1) United Nations Development Programme، Preventing Violent Extremism Through Promoting Inclusive Development، Tolerance And Respect For Diversity، New York، 2016، P.4.
(2) Ibid، P.5.
(3) European Commission، The Root Causes of Violent Extremism ، Luxembourg: Publications Office of the European Union، 2024، P.5

إلى متنفس للتوتر والغضب وهذا يقود إلى تنامي ظاهرة التطرّف العنيف، فعندما تجتمع الصدمات والتطرّف معاً فسيكون التطرّف وسيلة يُعبّر بها الفرد عن الصدمات التي يتعرّض لها[١].

وقد تكون (العوامل الاقتصادية) واحدة من أهم الدوافع التي تقف خلف تنامي ظاهرة التطرّف العنيف، والكثير من الدراسات تربط بين موضوع التفاوت والحرمان النسبي بعدّهما محفزات للعنف والارهاب والتطرّف، فنظرية (الحرمان النسبي) ترى بأنّ هناك ارتباط مباشر بين عدم المساواة والارهاب، فتنشأ حالة من السخط والاحباط عند جماعة معينة تُقارن وضعها الاقتصادي مع الوضع الاقتصادي لجماعة أخرى، وبالتالي فإنّ الاحباط الناجم عن الحرمان النسبي يدفع الافراد إلى المشاركة في (الاحتجاجات) أو يلجأوا إلى العنف الجماعي لمواجهة عدم المساواة، وهذا فاللجوء إلى العنف أو الارهاب أو التطرّف العنيف يكون وسيلة للتعبير عن السخط والاحباط الناتجين عن عدم المساواة[٢].

**ثانياً: ركائز الحوكمة**

إنّ الحوكمة وكما تناولناها بين جنبات هذه الدراسة آنفاً مفهوم واسع وشامل، وتندرج ضمنه مفاهيم مختلفة من قبيل: الحكم الجيد، أو الحكم الصالح، فضلاً عن المفاهيم المضادة كمفهوم الحكم الفاسد، وتقوم على مجموعة من الركائز، وبموجب (الأمم المتحدة) تشمل هذه الركائز الآتي[٣]:

١- الشفافية Transparency : وتقوم الشفافية على فكرة مفادها انّ القرارات التي يتم اتخاذها لابد وأن تتم عبر اتباع القواعد واللوائح، كما تعني أنّ المعلومات يجب أن تكون متاحة بشكل مجاني ويمكن الوصول إليها من جميع الافراد الذين تمسهم هذه القرارات ويتأثرون بها.
٢- الاستجابة Responsiveness: وتعني الاستجابة أنّ متطلبات الحكم الرشيد تقتضي ان تقوم المؤسسات على خدمة جميع أصحاب المصلحة ضمن فترة زمنية معقولة.
٣- المشاركة Participation: وتعد المشاركة واحدة من أهم دعائم الحكم الرشيد والتي تقتضي المشاركة على جميع المستويات، فالمشاركة بين الرجال والنساء أحد أهم مستلزمات الحكم الرشيد، والمشاركة قد تكون (مباشرة) أو من خلال ممثلي

(1) Ib(1) European Commission ،Op. cit، P.5.
(2) Krieger، Tim، and Daniel Meierrieks. "Does income inequality lead to terrorism?." University of Freiburg، Freiburg ،2016، p.4.
(3) Sheng، Mr Yap Kioe. "United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific "What is Good Governance"." *Journal Poverty Reduction Section UNESCAP. UN Building. Rajdamnern Nok Ave* ،2018، p.1.

المؤسسات الوسيطة الشرعية، ولا بد من الاشارة إلى انّ الديمقراطية التمثيلية لا تعني انّ الفئات الضعيفة ستؤخذ بعين الاعتبار في صياغة واتخاذ القرارات، بل يجب أن تكون المشاركة واعية ومستنيرة ومنظمة، ومن هنا استدعت الضرورة إلى حرية تكوين الجمعيات، والتعبير عن الرأي، بغية الوصول إلى مجتمع مدني منظم.

٤- سيادة القانونRule of law: إنّ الحكم الرشيد يتطلب إيجاد أطر وقواعد قانونية تُطبّق بشكل حيادي يضمن الحماية الكاملة لحقوق الانسان، لا سيما حقوق الاقليات، وسيادة القانون، وانفاذها بطريقة عادلة يتطلب قضاء شخص عادل ومستقل.

وعلاوة على ذلك، تتطلب الحوكمة جهود متواصلة في جوانب مختلفة ومن خلال الركائز آنفة الذكر تتفرع العديد من المستلزمات الأخرى والتي نعتقد بأنّ تفعيلها والحرص على تحقيقها سيقوض ظاهرة التطرّف العنيف، ويجفف مغذيات الصراع، ومن هذه المستلزمات أو الشروط نذكر[1]:

١- شرعية المؤسسات السياسية على اختلاف مسمياتها.
٢- حيوية المجتمع المدني وفاعليته.
٣- المساءلة.
٤- انتخابات نزيهة وحرة وتنافسية ومفتوحة.
٥- استطلاعات الرأي العام.
٦- تقييم المواطن للخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية.

في ختام هذا المبحث وبعد أن وقفنا على مفهومي كل من (التطرّف العنيف والحوكمة) وحددنا مسببات التطرّف، وركائز الحوكمة يمكن أن نخرج بنتيجة مفادها "إنّ غياب ركائز الحوكمة والحكم الرشيد سيقود بالضرورة إلى اضطرابات مختلفة قد تأخذ هذه الاضطرابات اشكال التطرّف أو الارهاب أو العنف" ولهذا فأنّ أي مجتمع ينشد الاستقرار، ويسعى إلى تجفيف منابع التطرّف العنيف لابد له من تدعيم وترسيخ منطق الحوكمة، وتفعيل آلياتها التي أشرنا إليها آنفاً، وبناءً على ما سبق، وبما أنّ العراق واجه واحدة من أخطر الحركات المتطرفة في القرن الحادي والعشرون، وبما أنّ محافظة الأنبار كانت الشرارة الأولى التي انطلقت منها هذه الحركات، وبما أنّ هذه الاحداث سبقتها مقدمات عديدة، فلا بد للحكومة العراقية أن تعمل عبر الحكومات المحلية على تدعيم وترسيخ المعالجات التي من شأنها ضمان عدم عودة التطرّف العنيف، وهذا ما سنُركز عليه في المبحث الثاني عبر اعتماد (محافظة الأنبار) كنموذج، للاعتبارات التي سبق ذكرها من جهة، ولاعتبارات أخرى تتعلق بموقعها الجغرافي

(1) Johnston، Michael. "Good governance: Rule of law، transparency، and accountability." *New York: United Nations Public Administration Network* ،2006، 1-32، P.28.

المحاذي لثلاثة دول مختلفة وهي (سوريا، والاردن، والمملكة العربية السعودية) فضلاً عن طبيعتها الصحراوية .

## II. المبحث الثاني

## مسؤولية مجلس محافظة الانبار في مواجهة التطرّف العنيف

لا شك أنّ مجابهة ظاهرة التطرّف العنيف تتطلب جهود كبيرة، ومسؤولية تشاركية تضامنية تشمل جميع مؤسسات الدولة الرسمية والتقليدية، كما تشمل كل فئات المجتمع من (علماء دين، وشيوخ عشائر، ونخب ومثقفين) ولأنّ طبيعة الدراسة تركز على دور الحوكمة في مواجهة التطرّف العنيف، ولأن تطبيق ذلك هو مسؤولية الحكومة بالدرجة الأساس، وحتى لا تتسع الدراسة إلى الحد الذي قد يضيع هدفها الرئيس؛ سيتم التركيز هنا على دور (مجلس محافظة الانبار) في ترسيخ ركائز الحوكمة المفضية إلى تجفيف مغذيات التطرّف العنيف، ولا بد من الاشارة إلى أننا نريد لهذا الدور أن يكون دوراً (استباقياً)، يأخذ شكلين: الشكل الأول محاذير يجب أن تتفادها الحكومة المحلية، والشكل الثاني الشروط التي يجب تحقيقها، ولا غنى لأحدهما عن الآخر في المعالجة الحقيقة لعدم عودة التطرّف العنيف وهذا ما تطلب تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين.

### II.أ. المطلب الأول

### المحاذير الواجب تفاديها

إنّ المجتمعات التي تمر بمراحل استثنائية، أو اضطرابات، أو مراحل انتقالية ستعاني جملة من التحديات المتعلقة بالحكم والديمقراطية، ويمكن إجمال أهم التحديات على النحو الآتي[1]:

١- نقص المشاركة السياسية: إذ انّ السلطات المحلية غالباً ما تفشل في تطبيق وتنفيذ الاصلاحات المرتبطة بقضايا حل النزاعات أو المشاركة السياسية.
٢- غياب المساءلة: المساءلة هي أحد أهم اركان الحكم الرشيد، وبالتالي اذا ما غابت المساءلة فيصار إلى خلق قطيعة أو فجوة بين المجتمع والقابضين على السلطة، وبالتالي تُفقَدْ الثقة بين المجتمع والحكومة.
٣- الشفافية المنخفضة: إنّ انخفاض مستويات الشفافية يؤدي إلى ارتفاع مديات الفساد، وصعوبة تحقيق العدالة.

(1) Pavla Stefanova، Global Strategy For Good Governance 2017-2021، 2017، P.3.

٤- نقص الوعي بالمواطنة النشطة: إنّ المجتمعات التي مرت بصراعات أو تعاقبت على حكمها أنظمة تسلطية غير ديمقراطية؛ تفقد ثقتها بقدرتها على التأثير في الشؤون العامة، وتتولد حواجز أمام المشاركة الفاعلة.

٥- ضعف دور المجتمع المدني: إنّ محدودية منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى انخفاض تمثيل المجتمعات في عميلة صنع القرار.

انطلاقاً من هذه الافتراضات وقبل تحديد المحاذير الواجب اجتنابها تقتضي الاشارة اولاً إلى أنّ العراق تعرّض إلى أعتى الهجمات المتطرفة، وما يهمنا هنا المحافظة محل الدراسة، إذ تهاوت الأنبار عام ٢٠١٤ أمام سيطرة ما يسمي نفسه (تنظيم الدولة الاسلامية) أو ما شاع عليه (داعش)، فقد جاء هذا التنظيم شاهراً سيفه بوجه كل شيء، فهو كما وصفه المنظر الامريكي (جوزيف ناي) كيان ثلاثي الابعاد فهو جماعة ارهابية عابرة للحدود الوطنية، وشبه دولة، وايديولوجية سياسية ذات جذور دينية، وفضلاً عن أسباب التطرّف آنفة الذكر يمكن القول بأنّ (داعش) حصيلة ظروف مختلفة فهو نتائج معادلة مفادها ( فكر متطرف+ دولة فاشلة+ استبداد+ فقر+ صراع = داعش) وبالتالي هو نتاج لفشل إكسير التعايش، وظاهرة البطالة والاغتراب والفساد[١].

ولا تسعى هذه الدراسة إلى التوسع أكثر في حيثيات والتطورات التي رافقت مرحلة (داعش) لسببين: **الأول** انّ هذا الموضوع أُشبِعَ بحثاً ولا نرَ في إعادة سردها أية فائدة. أما السبب **الثاني** فإن هذه الدراسة تذهب باتجاه التركيز على ما ينبغي اجتنابيه، وما يتطلب فعله، حتى لا تتهاوى المحافظة مرة أخرى في براثن التطرّف، بمعنى هي دراسة وقائية، وتساوقًا مع هذه الهدف، نعتقد بأنّ مسؤولية الحكومة المحلية كبيرة في هذا الإطار، فثمة آفات كثيرة ينبغي تخطيها إذا ما أرادت الحكومة المحلية الحفاظ على استقرار نسبي قدر تعلق الأمر بالظروف الداخلية للمحافظة ومن هذه الآفات نذكر:

١- **الفساد Corruption** : ما ينبغي أن تُدركه الحكومة المحلية في محافظة الأنبار، وكل مسؤول وُلّي شؤون العامة أنّ الفساد من أخطر مسببات تقويض الديمقراطية، فالفساد في العملية الانتخابية يقوض مبدأ المساءلة والتمثيل، والفساد في القضاء ينفي سيادة القانون، وفساد القطاع العام ينتج عنه حالة من التوزيع غير العادل للخدمات الاجتماعية، وهكذا يقود الفساد إلى فقدان مصداقية الحكومة[٢]، وخطورة هذا الأمر تبدو جليّة إذا ما رجعنا إلى (علم النفس) ففي (نظرية الاحباط- العدوان) يُفسَّر السلوك

(١) ياسر عبد الحسين، "العراق: الازمات المتموجة والحرب على الارهاب"، *مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية*، العدد ١٣، تشرين الأول، (٢٠١٦): ص١٧.

(2) Swedish International Development Cooperation Agency، Good Governance، The Political Institutions Participation in Democratic Governance، JULY 2002، P.37

الإرهابي على أنّه استجابة لإحباط سياسي ناجم عن المجالات السياسية[١]، بالمقابل أنّ أنّ الحكم الفاسد يحد من فرص الجمهور في المشاركة السياسية، وعدم المساءلة لمسؤولي الدولة، والافلات من العقاب[٢]، وهذا بكل تأكيد سيخلق حالة من الظلم والظلم لا يقود إلى التطرّف والارهاب فحسب، بل هو مؤذن بخراب العمران كما يشير عالم الاجتماع (ابن خلدون)[٣]. فالفساد مشكلة خطيرة وتبقى تشكل تهديدًا خطيراً للمجتمع والنظام، خصوصاً وأن العراق يُعد من الدول العشرة الأكثر فسادًا في العالم، فموجب التقرير السنوي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حول الفساد في العالم، جاء العراق بالمرتبة (١٦١) من مجموع (١٦٨)[٤].

٢- **السجون Prisons** : ما ينبغي الانتباه له أنّ السجون تُعد أحد أهم القضايا التي يجب الانتباه لها والحذر منها، فالسجون لها شأن مهم في تغذية منابع التطرّف وتجفيفها على حدٍ سواء، وتشير منظمة (الامم المتحدة) بضرورة معاملة السجناء معاملة إنسانية، ولا يجوز اخضاعهم للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية القاسية والمهينة ويجب الحفاظ على سلامتهم[٥] ، ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاحٍ هنا ما علاقة السجون بظاهرة التطرّف العنيف؟ إنّ الابحاث تظهر بأنّ المعاملة اللاإنسانية والقاسية التي يتعرض لها المواطنين في السجون ومراكز الاعتقال تلعب دوراً قوياً ومقلقاً في تجنيد عدد كبير من الافراد الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة العنيفة والمنظمات الارهابية[٦]، وبناءً على ذلك لا بد أن تدرك النخبة السياسية والأمنية في محافظة الأنبار بأنّ مكافحة التطرّف العنيف تستدعي إعادة تأهيل وادماج المتطرفين الذين يتم اصلاحهم والعمل على تقديم الدعم للمتضررين للعوائل وكل ذلك يمثل جهودا مبكرة لمنع كل اشكال التطرّف المؤدي إلى العنف[٧].

---

(١) على عبد الرحيم صالح، *الارهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس*، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص١٧.

(2) United Nations. Office of the High Commissioner for Human Rights. Good governance practices for the protection of human rights. United Nations Publications، 2007، P.59.

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، *مقدمة ابن خلدون، الجزء الاول كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر*، (بيروت: دار الجيل، ٢٠١٣)، ص ٢٥٣.

(٤) ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(5) Bryans، Shane. Handbook on the management of violent extremist prisoners and the prevention of radicalization to violence in prisons. United Nations Office on Drugs and Crime، 2016، P.2.

(6) Ibid، P.9.

(7) National Counter Terrorism Centre، National Strategy To Counter Violent Extremism ، September 2016، P.14.

٣- **القطيعة The gap**: من الاشكاليات التي تحولت إلى أشبه بالشيء (البديهي) بأنّ العلاقة بين الجمهور (الناخبين) و (النخبة السياسية) سرعان ما تنقطع أو تتراجع بعد وصول هذه النخبة إلى سدة الحكم، وهذا شائع في التجربة العراقية بشكل عام، وفي محافظة الانبار على وجه الخصوص، وتبدأ حالة التذمر لدى الجمهور، لعدم وفاء (النخبة السياسية) بوعودها، ولعدم تنفيذ برامجها الانتخابية[١]، وهذا يضرب بالصميم أسس ودعائم الحكم الرشيد التي سبق وإن أشرنا إليها خصوصاً فيما يتعلق بتقييم المواطن للخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، والمساءلة، والشفافية، كما أنّ هذه القطيعة تخلق حالة من السخط الجماهيري، وبالتالي يغدو الانضمام إلى الجماعات المتطرفة تعبيراً عن هذا السخط، فشعار (المظلومية السنية) مثّل واحد من أدوات الاستقطاب التي أستخدمها (داعش) في تجنيد الشباب في محافظة الانبار[٢].

إنّ هذه أهم المحاذير والآفات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، لأن خطورتها تكمن في اعتبارها مسببات غير مباشرة، ولكنّها تُساهم بدور فعّال في تغذية ظاهرة التطرّف، ولا شك أنّ هناك العديد من العوامل الأخرى، وسنحاول الاشارة إليها صراحةً أو ضمناً في ثنايا المطلب الثاني والأخير من هذه الدراسة الذي يبحث في مستويات مختلفة والضامنة لعدم عودة التطرّف العنيف.

## II.ب. المطلب الثاني

### الشروط الواجب تحقيقها

إنّ مشكلة التطرّف ستبقى قائمة سواء حُرثت الأرض بالمعول أم بالجرافة، طالما بقيت عوامل تغذيتها، لذا فإن تجفيف مغذيات التطرّف أمر لا مفر منه إذا ما أردنا معالجة حقيقية لهذه الظاهرة عبر تدعيم ركائز الحوكمة والحكم الرشيد، ومن خلال مسؤولية تشاركية، تشترك بها كل فئات المجتمع في محافظة الانبار، وتتقدمهم الحكومة المحلية، وبناءً على ذلك فإنّ هذه الدراسة عبر هذا المطلب حددت ثلاثة مستويات يجب أن تجري من خلالهم المعالجة، وكل مستوى يتفرع إلى ثلاثة فروع، تُشكل بجموعها تجلٍ حقيقي للحوكمة، وهذه المستويات هي:

(١) عبد العزيز عليوي، *آليات التواصل بين النخبة وقواعدها الجماهيرية في محافظة الانبار، كتاب التمكين السياسي لمحافظة الانبار*،ط١، (بغداد: مطبعة الكتاب، ٢٠٢٠)، ص١١٨.

(٢) رضا محمد حرب، "العراق ما بعد دولة البغدادي لاعب جيوستراتيجي وشراكة متكافئة"، *مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية*، العدد التاسع، آيار، (٢٠١٥): ص١٥.

**أولا: المستوى السياسي:**

على المستوى السياسي لابد أن تعمل الحكومة المحلية في محافظة الانبار على ثلاثة مهام رئيسية، وتشتمل هذه المهام على الآتي:

١- **تفعيل دور المجتمع المدني**: سبق وإن تحدثنا بشأن القطعية بين الجمهور والنخب السياسية، ووجود المجتمع المدني يمثّل الوسيلة الأنجع لمعالجة هذه الاشكالية، فماذا نقصد بالمجتمع المدني؟ وماهي جهاته الفاعلة؟ وما هو دوره في معالجة التطرّف العنيف؟

يُعرَّف المجتمع المدني على أنه "مجموعة متنوعة من الجهات المدنية الفاعلة والجمعيات الرسمية وغير الرسمية مع طيف واسع من الادوار المتنوعة التي تمارس دورها في الحياة العامة في إطار تحقيق القيم والاهداف المشتركة المنشودة" وتشمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني (ممثلي المجتمع، الشباب، النساء، القادة الدينيين)[١].

ولدوره الكبير في مكافحة التطرّف العنيف، ولكونه مؤشر من مؤشرات الحوكمة والحكم الرشيد؛ لابد من العمل على تهيئة كل الظروف المناسبة لتفعيل المجتمع المدني وهذه المسؤولية تقع على عاتق الحكومة المحلية في محافظة الأنبار، لأن المجتمع المدني يملك القدرة في العمل على تعزيز السلم الشامل، ويعمل على تخفيف وتحجيم الظروف التي تساهم في تنمية مشاعر التطرّف العنيف عبر تبنيها برامج مختلفة تتعلق بـــ( بناء السلام، إعادة تأهيل وادماج المتأثرين في الحروب، الحكم الرشيد وسيادة القانون، حقوق المرأة، الحوار بين الاديان، تعزيز المشاركة السياسية) وهذه البرامج كلها ضرورية في مجتمعات ما بعد الصراع[٢].

٢- **تعزيز مبدأ التشاركية والمساءلة والشفافية**: من مبادئ الحوكمة وجود دور للمواطن في المشاركة والمساءلة على حدٍ سواء وبشفافية تامة، كما سبق وإن أشرنا إليها في ثنايا هذه الدراسة، وغياب هذه المبادئ سيترك أثاره السلبية الخطيرة على شرعية المؤسسات وثقة المواطنين، وتُشير العديد من المصادر بأنّ سيطرة (داعش) على المحافظات السنية العراقية تعود أحد أسبابه إلى ضعف مؤسسات الدولة وشرعيتها، ليشكّل هذا التنظيم الحلقة الأخيرة من حلقات عدم الثقة بمؤسسات الدولة، وتشير بعض استطلاعات الرأي العام التي أجريت عام ٢٠١٢ بأن (٣٠.٢) بالمائة من

(1) The Organization for Security and Co-operation in Europ، The Role of Civil Society in Preventing and Countering Violent Extremism and Radicalization that Lead to Terrorism، A Guidebook for South-Eastern Europe، Vienna، August 2018، p.6.
(2) Ibid، P.26.

المواطنين لا يثقون بالحكومة[١]، ولهذا فإنّ تحقيق المساءلة أمام القانون، والاعتراف بالمسؤولية، وتحمل نتائج القرارات، فضلا عن شفافية القرارات ونزاهتها؛ يخلق حالة من الثقة بين المواطنين والحكومة[٢]، والابتعاد عن التسلط والانفراد بالحكم، فالانفراد بالحكم يخلق طبقية (أوليغارشية وغوغائية)[٣] تدفع قلة من الافراد للسيطرة على كل مقاليد الحكم دون أن يكون للأفراد أي نصيب وهي (ملأى بالمساوئ) كما ذكر (افلاطون) في كتابه (الجمهورية) في معرض حديثه عن أنواع الحكم[٤].

٣- **تقويض بعض الفواعل غير الرسمية وتفعيل سيادة القانون:** في كتابه (فن الحرب) يقول (كلاوزفيتز) " حتى نتيجة الحرب النهائية لا ينبغي اعتبارها نهائية...لأن هناك احتمال دائم لاستئناف الصراع عندما تتغيّر الظروف السياسية"[٥] وبما أنّ محافظة الأنبار تعافت من موجة تطرف عنيفة، وبما أنّها تتميز بتركيبة اجتماعية خاصة، فضلاً عن موقعها الجغرافي المحاذي لثلاثة دول عربية وحدود ادارية مع ست محافظات عراقية، فضلاً عن مساحتها الشاسعة التي تقدر بثلث مساحة العراق[٦]؛ فإنّ انفاذ سيادة القانون وتطبيقه بشكل صارم وبلا هوادة أو تهاون أمر لا مفر منه، إذ أنّ سيادة القانون أحد أهم ركائز الحوكمة، فالجميع يخضع للقانون، ولا شيء يسمو فوق القانون، وبسيادة القانون تتحقق العدالة، والشفافية، والتنمية، والاستقرار، وبالتالي تُقوّض مغذيات تنامي ظاهرة التطرّف من هذا الجانب[٧].

**ثانياً: المستوى الثقافي :** إنّ مجابهة التطرّف العنيف كما ذكرنا تتطلب جهود كبيرة على المستويات كافة، وبما أنّ ظاهرة التطرّف هي ظاهرة فكرية في أصولها، فلا بد للفكر أن يأخذ دوره في مجابهة هذه الظاهرة، فالفكرة تُقرع بفكرة مضادة، والحجة تُجابه بالحجة، ويمكن أن نتحدث هنا عن ثلاثة مستويات لمجابهة التطرّف العنيف وضمان عدم عودته.

---

(1) Mara Revkin، The legal foundations of the Islamic State، The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World Analysis Paper | No. 23، July 2016، P.37.

(٢) عبد المجيد صلاح داود، *أساسيات العمل السياسي ومهارات الحكم الجيد*، ط١، (بغداد: المكتبة الوطنية، ٢٠٢٤)، ص١٢١.

(3) Uwe Backes، "Meaning and forms of political extremism in past and present." *Středoevropské politické studie* 9.4 (2007): 242-262، P.243.

(٤) افلاطون، *الجمهورية*، ترجمة: احمد لطفي السيد، ط١، (القاهرة: فارس للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٣٧٤.

(5)، Matthew Clapperton، David Martin Jones، and M. L. R. Smith. "Iconoclasm and strategic thought: Islamic State and cultural heritage in Iraq and Syria." *International Affairs* 93.5 (2017): 1205-1231، P.1206.

(٦) اركان ابراهيم عدوان، *امكانيات محافظة الانبار واهميتها الجيوستراتيجية، كتاب التمكين السياسي لمحافظة الانبار*، ط١، (بغداد: مطبعة الكتاب، ٢٠٢٠)، ص١٨٤.

(٧) عبد المجيد صلاح داود، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

١- **تأسيس وتفعيل مراكز الفكر**: على الصعيد العالمي نجد أنّ هناك تعاون وثيق بين مراكز الفكر (Think Tanks) والجامعات بهدف تقديم الدراسات والمعالجات إلى كل من صنّاع السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الاعلام، فصنع السياسات الناجحة والسليمة يحتاج إلى المعلومات والتحليلات السليمة والكافية[١]. كما تعمل الجامعات بشكل فعّال لمواجهة التطرّف، فهي تمثل أكبر التجمعات البشرية للفئات الشبابية، ويقوم دورها على بناء الانسان الواعي المتسلح بقيم التسامح والوعي والمواطنة، وبالتالي فالجامعات تعمل على الحد من ظواهر التطرّف[٢]، وبناءً على ذلك ترى هذه الدراسة بضرورة تشبيك العلاقة بين الحكومة المحلية والجامعات الموجودة في هذه المحافظة والاستفادة من الدراسات التي تقدمها المراكز البحثية في هذه الجامعات، لأنّ مكافحة التطرّف العنيف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجودة البحث والتحليل، وهذا يستدعي اشراك الباحثين ذوي التخصص والخبرة، ومراكز الفكر، والمؤسسات الاكاديمية في عملية صنع السياسيات المتعلقة بمكافحة التطرّف العنيف، لأنّ المعالجة الجذرية تستدعي تقييم موضوعي للظاهرة ومعرفة ديناميكيتها[٣].

٢- **الخطاب الديني والاعلامي المعتدل**: في هذا الجانب لا بد من اشراك (القادة الدينيين) في عملية مكافحة التطرّف، بما يُساهم في خلق جو من التسامح داخل المجتمع، ورفض المعتقدات المغلوطة[٤]، فالمؤسسات الدينية لابد أن يكون لها دور هام وبارز في تنمية الوعي الديني لدى الشباب، حتى لا يكونوا ضحية للفكر المتطرف، فالفراغ الذي يُعاني منه الشباب، وفهمهم السطحي للدين يجعلهم عرضة للاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة[٥]، فمهمة القادة الدينيين لا تعمل فقط في المهام ذات الجانب الروحي بل يتعدى دورهم إلى صانعي القرار في المجتمع، ولهذا من الواجب اشراك رجال الدين واعطائهم دور واسع وهام في بناء المجتمع بشكل عام[٦]. أما على **الصعيد الإعلامي** فلا بد من توظيف جميع الوسائل الاعلامية التي من شأنها تعرية الجماعات المتطرفة، وأفكارهم المنحرفة، عبر البرامج التلفزيونية المختلفة،

---

(1) Peter Taylor، Think tanks and universities: A whole greater than the sum of the parts? a Program Manager for the Think Tank Initiative، P.7.

(٢) هادي مشعان ربيع، *متطلبات الاستقرار في محافظة الانبار، كتاب التمكين السياسي لمحافظة الانبار*، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(3) The Organization for Security and Co-operation in Europ،Op.Cit.، P.٣٣.

(٤) مكتب مكافحة الارهاب التابع للأمم المتحدة، دليل مرجعي حول وضع خطط العمل الوطنية والاقليمية لمنع التطرّف العنيف' (ب.ت)، ص١٨.

(٥) احمد عبد التواب احمد، "المواجهة الوقائية والجنائية للتطرف الفكري"، *مجلة الشريعة والقانون، القاهرة*، العدد ٥٣، (٢٠١٩): ص ٦٣١.

(6) The Organization for Security and Co-operation in Europ،Op.Cit.، P.31.

والمحطات الاخبارية والمنشورات والمطويات والملصقات، والعمل على تشخيص المحتوى الاعلامي المحرّض للتطرف والحد من انتشارها[١]

٣- **البيئة التربوية والتعليمية السليمة:** إنّ برامج الحد من التطرّف العنيف الناجحة تهدف إلى تنمية الوعي حول خطورة التطرّف العنيف، من خلال المدارس والنقاشات المجتمعية، والحوار، وتنمية قدرات المعلمين، وتنمية قدرات المجتمع، ودعم الشباب[٢]لأن غياب هذه البرامج يشكل ممهدات خطيرة للتطرف، فقد أشارت (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو) جملة من عوامل (الدفع) للتطرّف العنيف ومنها ( محدودية الوصول إلى التعليم الجيد) يُقابل عوامل الدفع عوامل (الجذب) فالجماعات المتطرفة قد تكون عالية التنظيم، ولديها خطابات جاذبة[٣]. وقد كشفت الاحداث التي تعرضت لها محافظة الانبار في عام ٢٠١٤ عن هشاشة كبيرة في النظام الاجتماعي، وسوء أساليب التربية سواء على الصعيد الأسري أو المؤسسات التربوية والتعليمية والتي أخفقت في حماية أجيالنا من براثن التطرّف[٤]، فقد نجح تنظيم (داعش) في استقطاب الاطفال والقاصرين في مشروعه الايديولوجي والسياسي، فقد انفردت (داعش) عن قريناتها في ضم القاصرين إلى صفوفها وكانوا يستخدمونهم في العمليات الانتحارية[٥]، كما عملت على استقطاب النساء فقد شُكّل ما يعرف بـــ(لواء الخنساء) وهذا التشكيل عبارة عن ميليشيا مكونة من النساء ومهمتها متابعة ومراقبة النساء ووضع تعليمات صارمة تتعلق بكل حريات المرأة[٦]، وهذا يستدعي مراجعة شاملة للمناهج الدراسية، وتنقيتها من (إكراهات الماضي)، والعمل على زرع ثقافة السلم على مستوى الناشئة وبما يعزز روح الانتماء والمواطنة[٧].

**ثالثاً: المستوى الاقتصادي:** سبق وإن أشرنا بين جنبات هذه الدراسة بأنّ العوامل الاقتصادية إحدى أهم أسباب ظاهرة التطرّف العنيف، وبالتالي فأنّ المعالجة الجذرية لظاهرة التطرّف

---

(١) هادي مشعان ربيع، مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

(2) The Organization for Security and Co-operation in Europ،Op.Cit.، P.21.

(3) Jaafar، Muhammad Izzuddin، and Elmira Akhmetova. "The factors contributing to the rise of religious extremism in Malaysia." *Jurnal Islam dan Masyarakat Kontemporari* 21.2 (2020): 46-59.p.47.

(٤) هادي مشعان ربيع، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(5) Muhammad Abu Rumman. "The Future of ISIS: Strengths and Weaknesses Dynamics of the "Virtual Caliphate" and the Gap in Counterterrorism Strategies." (2020)، p.12.

(6) Mah-Rukh Ali "ISIS and propaganda: How ISIS exploits women." *Reuters Institute for the Study of Journalism* 10.11 (2015)، P13>

(٧) هادي مشعان ربيع، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

العنيف وضمان عدم عودتها في محافظة الانبار، يستدعي معالجة اقتصادية على جوانب مختلفة وهي:

١- **معالجة ظاهرة البطالة والفقر:** إنّ المستوى المتدني للدخل، وارتفاع مديات الفقر، يدفع الافراد إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة التي تغدق عليهم الأموال[١]، فالعامل الاقتصادي كان له الدور الكبير في انخراط الشباب إلى التنظيمات المتطرفة بسبب البطالة، والحرمان، والفساد الاداري والمالي، وضعف القطاع الخاص العاجز عن استيعاب الشباب[٢]، يقابل ذلك سياسة الترغيب المالي التي اتبعتها (داعش) في ضم الشباب بين صفوها، فتنظيم (داعش) يصنف واحد من أغنى التنظيمات المتطرفة، وذلك لتنوع مصادر الدخل من: تبرعات، وضرائب، وفدية، وتهريب النفط، والاستيلاء على البنوك[٣]. وفي سبيل معالجة هذه الظاهرة لا بد من إتباع سياسة توظيف عادلة بعيداً عن المحسوبية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص، والاستغلال الأمثل لموارد المحافظة الكامنة وبما يُساهم في تقليص مديات البطالة والفقر وبالتالي تفويت الفرصة على الجماعات المتطرفة من استقطاب الشباب، فمحافظة الانبار غنية بالموارد من قبيل (الفوسفات، خامات الحديد، النفط، الغاز الطبيعي، السياحة...الخ) واستغلال هذه الموارد سيحد هذه الظاهرة بشكل كبير[٤].

٢- **المساوة في تقديم الخدمات:** إنّ المجتمعات تصبح أكثر وعدلاً وسلامة إذا ما تم توفير الخدمات الأساسية للمواطنين دونما تمييز، وضمان المساءلة عن الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن توسيع نطاق الخدمات ليشمل جميع المناطق النائية، وبالتالي فإن تعزيز الحقوق الاقتصادية يساهم في القضاء على التطرّف العنيف[٥]، وهنا لابد أن تعمل الحكومة على تبني سياسات عادلة توفر الفرص للجميع دون تمييز في الوصول الى الخدمات والفرص الاقتصادية والصحية والرعاية والتعليم[٦]

٣- **تعويض ضحايا التطرّف:** افرزت مرحلة ما بعد (داعش) نتائج خطيرة تستدعي المعالجة ومنها (الشهداء، والجرحى، والمفقودين، وهدم المنازل...الخ) وهذا ما يضع الحكومة المحلية والمركزية أمام مسؤولية كبيرة، ولا يزال (ملف تعويض المتضررين) مثار جدل حتى الآن رغم من مضي حوالي خمسة سنوات على تحرير

---

(١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، *تقرير حالة البلاد ومكافحة التطرّف*، (عمان: ٢٠١٨)، ص٨.
(٢) هادي مشعان ربيع، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.
(3) Cengiz، Mahmut، Kutluer Karademir، and Huseyin Cinoglu. "The ISIS Model and its Influence Over Global Terrorism." *European Scientific Journal* 18.7 (2022): 14-35، P.27.
(٤) اركان ابراهيم عدوان، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.
(٥) مكتب مكافحة الارهاب التابع للأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.
(٦) عبد المجيد صلاح داود، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

الانبار من تنظيم (داعش)، وبموجب الاحصائيات التي تقدمها (قائمقامية قضاء الرمادي) أن هناك ما يقارب (٦٤) ألف معاملة قيد الانجاز[١]، وهنا تتحمل الحكومة المحلية المسؤولية والمتابعة الجادة في سبيل معالجة ملف المتضررين، فحلّه يعزز الثقة بين الحكومة وقواعدها الجماهيرية، بالمقابل إن فشل الحكومة في معالجة هذه القضية ربما يخلق حالة من السخط وعدم الثقة بالحكومة وهذا ما يتنافى مع قواعد الحوكمة.

## الخاتمة والتوصيات

أخيرًا، وبعد أن تناولنا موضوع الحوكمة ودورها في تقويض ظاهرة التطرّف العنيف، خلصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، وشملت الاستنتاجات الآتي:

١- إنّ التطرّف له علاقة بطبيعة النظام السياسي، فالأنظمة السلطوية الفئوية تُشكّل حواضن لتنامي هذه الظاهرة، على خلاف الانظمة الديمقراطية ألتي تتضاءل فيها مظاهرة التطرف نسبياً.
٢- إنّ التطرّف ظاهرة متشابكة ومعقدة، وتتداخل في صناعتها جملة من العوامل، ما يجعل معالجتها أمر بالغ التعقيد، ويأخذ وقتاً طويلاً.
٣- تتداخل جملة العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنفسية في صناعة ظاهرة التطرّف العنيف.
٤- وجود علاقة عكسية بين ركائز الحوكمة ومسببات التطرف، فكلّما ترسخت ركائز الحوكمة؛ تراجعت مسببات التطرف.
٥- إنّ تطبيق مبادئ سيادة القانون، والعدالة، والمساواة، تقوّض الحكم الفاسد الذي يشكل حاضنة لتنامي ظاهرة التطرّف العنيف.
٦- إنّ معالجة ظاهرة التطرف العنيف تستدعي العمل على جميع المستويات: الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية.
٧- إنّ محافظة الانبار لا زالت بحاجة كبيرة إلى تدعيم ركائز الحوكمة، وبالتالي فإنّ خطر التطرف لا يزال قائماً.

وبناءً على هذه الاستنتاجات خلصت الدراسة الى جملة من التوصيات الموجهة الى (الحكومة المحلية في محافظة الأنبار)، لعلّها تجد طريقها إلى التطبيق، ليتحقق هدف الدراسة، ومن هذه التوصيات نذكر:

(١) صحيفة العالم الجديد، مجددا.. تعويضات المتضررين في الأنبار تثير الجدل، مقال متاح على الرابط: https://al-aalem.com/ (تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٨/٢٠)

١- لا بد من تهيئة كافة الظروف اللازمة لتكوين المجتمع المدني، لأهميته ودوره في تحقيق التواصل بين الحكومة المحلية وقواعدها الجماهيرية.
٢- اعتماد برامج حقيقية داخل السجون الحكومية تعمل على محاكمة عادلة طبقًا للقانون للمجرمين، مقابل إعادة تأهيل وإدماج للضحايا الأبرياء وتعويضهم.
٣- لا بد من اعتماد قنوات تواصل مع المراكز البحثية في جامعات المحافظة والقطر، وعقد مؤتمرات وورش مشتركة والاستفادة من الدراسات البحثية التي تعالج ظاهرة التطرّف من جذورها.
٤- تعويض متضرري الحرب على داعش، وحسم إشكالات الشهداء والجرحى وفق سقف زمني محدد.
٥- تبني سياسة الشفافية والانفتاح على الجمهور وبما يحقق ثقة المواطنين بالنخب السياسية الحاكمة.

## قائمة المصادر

**أولاً: المعاجم والموسوعات:**

١- ابن منظور، *لسان العرب*، ط١، ج٩، بيروت: ٢٠٣٣.

**ثانياً: الكتب العربية:**

١- اركان ابراهيم عدوان، *امكانيات محافظة الانبار واهميتها الحيوستراتيجية، كتاب التمكين السياسي لمحافظة الانبار*، ط١، بغداد: مطبعة الكتاب، ٢٠٢٠.

٢- افلاطون، *الجمهورية*، ترجمة: احمد لطفي السيد، ط١، القاهرة: فارس للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٣- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، *مقدمة ابن خلدون، الجزء الاول كتاب العبر وديوان المبتدا والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الاكبر*، بيروت: دار الجيل، ٢٠١٣.

٤- عبد العزيز عليوي، *آليات التواصل بين النخبة وقواعدها الجماهيرية في محافظة الانبار، كتاب التمكين السياسي لمحافظة الانبار*،ط١، بغداد: مطبعة الكتاب، ٢٠٢٠.

٥- عبد المجيد صلاح داود، *أساسيات العمل السياسي ومهارات الحكم الجيد*، ط١، بغداد: المكتبة الوطنية، ٢٠٢٤.

٦- على عبد الرحيم صالح، *الارهاب من وجهة نظر علم الاجتماع وعلم النفس*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٧- مجموعة باحثين، *التطرّف الديني في فكر الجماعات الاسلامية نحو مقاربات تفسيرية*، ط١، القاهرة: مركز دال للأبحاث والانتاج الاعلامي، ٢٠١٨.

**ثالثاً: المجلات والدوريات:**

٨- احمد عبد التواب احمد، "المواجهة الوقائية والجنائية للتطرف الفكري"، *مجلة الشريعة والقانون*، العدد ٥٣، (٢٠١٩).

١- احمد علي محمد، "التطرّف الاسلامي بين النص والواقع نحو مقاربة شمولية"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، (٢٠٢٠).

٢- افراح رحيم علي الغالبي، "التطرّف الديني وأثره في المجتمع العراقي"، *المؤتمر العلمي الدولي الأول، جامعة واسط*، ٢٥ آيار، (٢٠٢١).

٣- رضا محمد حرب، "العراق ما بعد دولة البغدادي لاعب جيوستراتيجي وشراكة متكافئة"، *مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية*، العدد التاسع، آيار، (٢٠١٥).

٤- عبد الحسين شعبان، "التطرّف والارهاب اشكاليات نظرية وتحديات علمية"، *برنامج الدراسات الاستراتيجية، الاسكندرية*، (٢٠١٧).

٥- لقاء شاكر الشريفي، "التطرّف الفكري وانعكاساته الاجتماعية في بغداد"، *مجلة التراث العلمي العربي*، العدد ٤١، (٢٠١٩).

٦- لمياء ياسين زغير، "ظاهرة التطرّف الفكري: الدوافع والعلاج"، *مجلة العلوم السياسية*، العدد الثاني، (٢٠٢١).

٧- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حالة البلاد ومكافحة التطرّف"، *عمان*، (٢٠١٨).

٨- مكتب مكافحة الارهاب التابع للأمم المتحدة، دليل مرجعي حول وضع خطط العمل الوطنية والاقليمية لمنع التطرّف العنيف' (ب.ت).

٩- ياسر عبد الحسين، "العراق: الازمات المتموجة والحرب على الارهاب"، *مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية*، العدد ١٣، تشرين الأول، (٢٠١٦).

**رابعاً: الانترنت**

١- صحيفة العالم الجديد، مجددا.. تعويضات المتضررين في الأنبار تثير الجدل، مقال متاح على الرابط: https://al-aalem.com/ (تاريخ الدخول: ٢٠٢٤/٨/٢٠)

**خامساً: المصادر الأجنبية:**

First: Magazines and Articles

1- Council، Norwegian Refugee. "Countering violent extremism and humanitarian action، Position Paper, June 2017.

2- Bak، Mathias، Kristoffer Nilaus Tarp، and Christina Schori Liang. "Defining the concept of 'violent extremism." *Geneva paper* 24 ،2019.

3- UNDP، Prevention of Violent Extremism ، Annual Report 2021، New York، 2022.

4- Sweta Mishra، Senior Assistant Professor، Concept of Governance، Gargi College، University of Delhi.

5- Fukuyama، Francis. "What is governance?." Governance 26.3، 2013ز

Faculty of ، Governance: Defining the Concept ،Petr Vymetal International Relations 2007،Working Papers .

6- Thomas، G. Weiss. "Governance، good governance، and global governance: conceptual and actual challenges." *Thinking about global governance*. Routledge، 2012.

7- Muhammad Ali، "Governance and Good Governance: A Conceptual Perspective." *Dialogue (Pakistan)* 10.1 2015.

8- United Nations Development Programme، Preventing Violent Extremism Through Promoting Inclusive Development، Tolerance And Respect For Diversity، New York، 2016.

9- European Commission، The Root Causes of Violent Extremism ، Luxembourg: Publications Office of the European Union، 2024.

10- Krieger، Tim، and Daniel Meierrieks. "Does income inequality lead to terrorism?." University of Freiburg، Freiburg ،2016.

11- Sheng، Mr Yap Kioe. "United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific "What is Good Governance"." *Journal Poverty Reduction Section UNESCAP. UN Building. Rajdamnern Nok Ave* ،2018.

12- Johnston، Michael. "Good governance: Rule of law، transparency، and accountability." *New York: United Nations Public Administration Network* ،2006.

13- Pavla Stefanova، Global Strategy For Good Governance 2017-2021، 2017.

14- Swedish International Development Cooperation Agency، Good Governance، The Political Institutions Participation in Democratic Governance، JULY 2002.

15- United Nations. Office of the High Commissioner for Human Rights. Good governance practices for the protection of human rights. United Nations Publications، 2007.

16- Bryans، Shane. Handbook on the management of violent extremist prisoners and the prevention of radicalization to violence in prisons. United Nations Office on Drugs and Crime، 2016.

17- National Counter Terrorism Centre، National Strategy To Counter Violent Extremism ، September 2016.

18- The Organization for Security and Co-operation in Europ، The Role of Civil Society in Preventing and Countering Violent Extremism

and Radicalization that Lead to Terrorism، A Guidebook for South-Eastern Europe، Vienna، August 2018.

19- Mara Revkin، The legal foundations of the Islamic State، The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World Analysis Paper | No. 23، July 2016.

20- Uwe Backes، "Meaning and forms of political extremism in past and present." *Středoevropské politické studie* 9.4 (2007): 242-262.

21- Matthew Clapperton، David Martin Jones، and M. L. R. Smith. "Iconoclasm and strategic thought: Islamic State and cultural heritage in Iraq and Syria." *International Affairs* 93.5 (2017): 1205-1231.

22- Peter Taylor، Think tanks and universities: A whole greater than the sum of the parts? a Program Manager for the Think Tank Initiative.

23- Jaafar، Muhammad Izzuddin، and Elmira Akhmetova. "The factors contributing to the rise of religious extremism in Malaysia." *Jurnal Islam dan Masyarakat Kontemporari* 21.2 2020.

24- Muhammad Abu Rumman. "The Future of ISIS: Strengths and Weaknesses Dynamics of the “Virtual Caliphate” and the Gap in Counterterrorism Strategies." 2020.

25- Mah-Rukh Ali "ISIS and propaganda: How ISIS exploits women." *Reuters Institute for the Study of Journalism* 10.11 ,2015.

26- Cengiz، Mahmut، Kutluer Karademir، and Huseyin Cinoglu. "The ISIS Model and its Influence Over Global Terrorism." *European Scientific Journal* 18.7 ,2022.